

ملتزمون
ببناء قطر

تقارير التأكيدات

وتقرير حوكمة الشركة السنوي ٢٠٢١



QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

qatariinvestors.com

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام المجموعة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الى السادة المساهمين المحترمين،
مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) المشار إليها « الشركة» بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي «النظام» كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات). باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم الأمور الأخرى في هذا التقرير.

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام. كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعداد تقرير عن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة. متضمنة النظام». كما هو موضح في الأقسام من (١) الى (١١) و (١٣) من تقرير حوكمة الشركات.

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الي علمنا ما يدعونا الي الاعتقاد بأن «تقرير حوكمة مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة. بما في ذلك النظام» المقدم في الأقسام من (١) الى (١١) و (١٣) من تقرير حوكمة الشركات تُعرض بعدالة. في جميع النواحي المادية. امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة. بما في ذلك النظام. على أساس إجراءات التأكيد.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك « النظام»

لقد قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للالتزامات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) التأكيد على المهمة بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي «(IAASB)». يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة. المتضمنة النظام بشكل عام. لم يتم إعدادها من جميع النواحي المادية. وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة. بما في ذلك النظام.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للمال والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك « النظام»

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بالالتزام

التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في التزام تأكيد محدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو كان هذا ضمانًا معقولًا لتأكيد مهم.

تنطوي مشاركة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والرد على المخاطر المقدره حسب الضرورة في هذه الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدره.

وفقًا لذلك، لا نعبر عن رأي معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، التي اتخذت ككل، بإعدادها، في جميع النواحي المادية، وفقًا لـ « قانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة والموافقة على السجلات الأساسية.

نظرًا لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

- بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام («المتطلبات»); الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات;
- اخذنا بعين الاعتبار الاقصادات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون;
- مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات إلى السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة;
- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي المادية.
- لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلالنا ومراقبة الجودة:

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقًا لمتطلبات أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ا وتحافظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن تحتفظ بسجل التدقيق، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام «الوارد في الأقسام من (١) الى (١١) و(١٣) من تقرير الحوكمة»(بيان مجلس الإدارة») الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد.

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بمهمة بخصوص تأكيدنا في الأقسام المعمول بها في تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريًا مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه غير واضح بشكل مادي. إذا استندنا إلى العمل الخاطئ، بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة.

ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد. عندما نقرأ، إذا خالصنا إلى وجود خطأ مادي فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص انه في حال وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خالصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

أمر آخر

طبقا لما ورد بتقرير الادارة عن الحوكمة، فقد تم مراجعة عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة. علماً بأنه قد تم انتخاب مجلس إدارة جديد بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٢، لاعتبارات قانونية لا يمكننا إبداء رأي حولها.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة طبقا لما ورد بفقرة أمر آخر، لم يستترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير حوكمة الشركات لمجلس الإدارة، لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تأكيد علي أمر:

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. لم يتم تعديل استنتاجنا في هذا الصدد.

الدوحة – قطر

١٧ مارس ٢٠٢٢ عن رودل أند بارتنر – فرع قطر

مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين

بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وجعل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف. تقدم الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

- تقييم الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛

- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للعملية الهامة من (عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات والتطبيق، وضوابط مستوى الكيان، والإيرادات، والذمم المدينة، وادارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية)؛

- أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛

- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و - تحديد ثغرات وفشل التحكم؛ كيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق ثغرات التحكم.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل عمل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة توريد واي («إطار عمل COSO») تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

الى السادة / المساهمين المحترمين ،،،
مجموعه المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق).
الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لمجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق). المشار إليها «الشركة» والشركات التابعة لها ويشار لها مجتمعة «المجموعة» فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA's) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة الرعاية منظمات لجنة توريد واي «إطار عمل COSO».

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة،

– الالتزام بسياسات المجموعة؛

– حماية أصول المجموعة؛

– منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛

– دقة واحتمال السجلات المحاسبية؛

– إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و

– الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون QFMA والتشريعات ذات الصلة وقانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي معقول بشأن نزاهة تقديم بيان الرقابة الداخلية للإدارة، بناءً على المعايير الموضوعية في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية لـ العمليات المهمة «المقدمة في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكد من قبلنا.

الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للالتزامات التأكيد ...٣ (المعدل) مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي «(IAASB)». يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا لـ

الحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية للعمليات المهمة (تقنية المعلومات العامة والضوابط التطبيقية ، إيرادات الضوابط على مستوى الكيانات ، الذمم المدينة ، إدارة المخزون، الأصول الثابتة ، إدارة الخزينة والنقد ، إدارة الاستثمار ، كشوف المرتبات ، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية) من جميع النواحي الجوهرية ، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة ، استناداً إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (الإيرادات، الذمم المدينة، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية)

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على

التقارير المالية:

– الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛

– تقييم مخاطر وجود ضعف مادي؛ و

– اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدره.

من خلال قيامنا بالمهمة، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

١– بيئة التحكم

٢– تقييم المخاطر

٣– مراقبة الأنشطة

٤– المعلومات والاتصالات

٥– الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتمد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان ادارة الرقابة الداخلية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية.

استقلالنا ومراقبة الجودة:

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والامتثال الأخلاقية الأخرى لمدونة أخلاقيات المحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ا وتحفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثوقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس المعلومات بدقة وعدالة والتصرف وفق اصول الكيان؛

٢) توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية. لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة لا تتم إلا وفقاً لموافقة المخولين من إدارة المنشأة؛

٣) توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو اكتشاف وقتي أو حيازة أصول أو كيانات غير مصرح بها بالاستملاك، بالاستخدام أو التصرف فيها في الوقت المناسب مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود الضمنية

نظرًا للقيود الملزمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو احتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة. أيضًا، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي يغطيها تقرير التأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات

الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير نظام الرقابة الداخلية للإدارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص أنه في حال وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

الرأي

برأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة من كافة النواحي المادية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للمجموعة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الدوحة - قطر

١ فبراير ٢٠٢٢ عن رودل أند بارتنر - فرع قطر

مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين

بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥)

١. تقرير مجلس الإدارة عن الحوكمة امتثالاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة التي تشمل القانون.

يُعد هذا التقرير من نواتج الامتثال المستمر لمجموعة المستثمرين القطريين بتنفيذ حوكمة سليمة من خلال تطبيق أفضل الممارسات. ونعتقد أن التدابير المذكورة أدناه، لا تليي فقط امتثال مجموعة المستثمرين القطريين بالقانون، ولكن تعكس أيضًا مسؤوليات مجموعة المستثمرين القطريين تجاه مساهميها وأصحاب المصالح ذات الصلة بها.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة وفق أفضل المعايير الواردة بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح دون تمييز بغض النظر عن العرق، أو الجنس أو الديانة. يتم تقديم المعلومات الواضحة التي تتميز بالشفافية وعمليات الإفصاح المالي المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية، والمساهمين وأصحاب المصالح ضمن التوقيتات الزمنية المطلوبة ووفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة. تشمل المبادئ أيضًا حماية قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعميم المصالح العامة للشركة، والمساهمين وأصحاب المصالح على أي مصلحة شخصية. تلتزم الشركة بالمبادئ سالفة الذكر، كما يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين ويبدل في ذلك العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وبما يحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع. إضافة لذلك يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تؤدي إلى التمييز بينهم أو تمكن فئة على أخرى.

تقييم التزام الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتي تشمل قانون حوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

وفقًا للمادة «الثانية» من القانون، قمنا بإجراء تقييم لمدي الامتثال بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة التي تنطبق على الشركة وخلص التقرير إلى تحقق عناصر الالتزام مع المتطلبات القانونية.

خلال العام ٢٠٢١ لم تفرض على المجموعة أي عقوبات أو جزاءات مالية من هيئة قطر للأسواق المالية نتيجة لعدم امتثال المجموعة لأي أحكام من قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عنها.

المدققين الخارجيين

سوف يُصدر المُدقق الخارجي للشركة- رودل أند بارتنر- فرع قطر، تقرير تأكيد محدود عن تقييم مدى امتثال الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتي تشمل القانون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢. تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

وفقًا للقانون، مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ع.ق. مسؤول عن إنشاء والحفاظ على نظام كافٍ للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية («ICFR»).

الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مُصممة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي لتقديم تأكيد معقول بخصوص موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد بيانات مالية موحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). يشمل نظام الرقابة الداخلية إعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات عمليات الإفصاح المالي المُصممة لمنع وقوع الأخطاء.

لضمان موثوقية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع الأوقات، مطلوب من الإدارة تقييم فعالية هذه الضوابط دوريًا وإدراج تقرير عن هذا التقييم في التقرير السنوي، والمُصادقة عليه من قِبل مدققي الشركة الخارجيين. إذا اكتشفت الإدارة أثناء إجراء التقييم، وجود أي قصور في تصميم أو فعالية نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، التي

قد تؤثر سلبيًا على قدرة الشركة على تسجيل، معالجة، تليخيص والإبلاغ عن بيانات مالية متسقة مع تأكيدات الإدارة في البيانات المالية للشركة، فإنه يجب على الإدارة الإفصاح عن هذا الضعف – إن وجد – في تقريرها.

لتحديد ما إذا كان هناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، قمنا بإجراء تقييم لتصميم، وتنفيذ والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناء على إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة تريب واي («COSO»).

لقد قمنا بتغطية جميع الأعمال الجوهرية والشركات العاملة في تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

المخاطر في إعداد التقارير المالية

المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية تتمثل في أن البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة وصحيحة نتيجة حالات عدم الدقة غير المقصودة، أو الأخطاء المقصودة (عمليات الاحتيال)، أو، التأخر في نشر البيانات المالية. قد تقلل هذه المخاطر من ثقة المستثمر أو تسبب إساءة للسمعة وقد يكون لها تبعات سلبية. وينشأ الضعف في العرض العادل إذا تضمن واحد أو أكثر من المبالغ المُدرجة في البيان المالي أو عمليات الإفصاح المالي أخطاء أو حالات إغفال جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان لها، فرديًا أو جماعيًا، تأثيرًا على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم بناء على البيانات المالية.

لحصر هذه المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية، أنشأت الشركة نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناء على إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة «تريب واي». توصي لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة تريب واي بوضع أهداف مُحددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى ملاءمة نظام الرقابة.

يشمل إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة «تريب واي» ١٧ مبدأً أساسيًا، وه مكونات:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة الرقابة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كل مبدأ من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة في جميع أرجاء مجموعة المستثمرين القطريين.

عند إنشاء نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، تبنت الإدارة أهداف البيانات المالية الآتية:

- الوجود/الحدوث – وجود الأصول والمطلوبات وحدوث المعاملات.
- الاكتمال – تم تسجيل جميع المعاملات؛ تم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.

- التقييم/القياس – تم تسجيل الأصول، والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ الملائمة.

- الحقوق، والالتزامات والملكية – تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول ومطلوبات.

- العرض وعمليات الإفصاح المالي – تصنيف، والإفصاح المالي عن التقارير المالية وتقديمها بشكل ملائم.

مع ذلك، يمكن أن يوفر أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بغض النظر عن مدى معقوليته وجودة تشغيله، ضمان معقول فقط وليس مُطلق، بأنه تم تلبية أهداف نظام الرقابة المعني. لذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح المالي أو أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء وعمليات الاحتيال، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة أنه يوجد قيود على الموارد، واعتبار أن المنافع من الضوابط التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف المرتبطة بها نسبيًا ونقص الكفاءة والأداء التنظيمي.

تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

وظائف نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع وظائف الأعمال، بما في ذلك المشاركة في مراجعة موثوقية السجلات المؤيدة للبيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية يضم موظفين في مختلف الوظائف في الشركة.

العمليات التي كانت تعتبر هامة هي: تكنولوجيا المعلومات، والرقابة على الإيرادات، وضوابط على مستوى الشركة ككل، وإدارة الذمم المدينة والمخزونات، والأصول الثابتة، وإدارة الخزينة والنقدية، وإدارة الاستثمار وكشوف الرواتب، وإعداد التقارير المالية والإفصاح الختامي الدوري للسجلات المالية.

لتحديد العمليات المذكورة أعلاه، اتخذت الإدارة تقديرات مهنية وأخذت في الاعتبار الأهمية النسبية للأرصدة وعدد المعاملات، التي، إذا تم تعديلها بشكل كبير، قد تؤثر على القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها المستخدمين استنادًا على البيانات المالية.

ضوابط التقليل من مخاطر الأخطاء في إعداد التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من ضوابط وإجراءات داخلية، يتمثل الغرض منها في تقليل مخاطر الأخطاء في إعداد البيانات المالية. تم تضمين هذه الضوابط في عمليات التشغيل وتشمل الضوابط التالية:

- مستمرة أو دائمة بطبيعتها، مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل الواجبات؛
- دورية، مثل التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية؛
- الوقائية والاستقصائية بطبيعتها؛

- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ذاتها. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية، ضوابط على مستوى الشركة ككل والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، مثل الوصول إلى النظام وضوابط نشره، بينما يمكن أن تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسوية المالية التي تدعم بشكل مباشر بنود الموازنة العمومية؛

- آية و/أو يدوية، الضوابط الآلية هي وظائف رقابة متضمنة في عمليات النظام، مثل ضوابط فصل الواجبات المفروضة على التطبيقات والفحوص التي تجرى على استكمال ودقة المدخلات، الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يتم تشغيلها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل تفويض المعاملات.

قياس تصميم وتشغيل فعالية نظام الرقابة الداخلية

قامت المجموعة بإجراء تقييم لمدى كفاية تصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. يشمل هذا التقييم، تقييمًا لتصميم بيئة الرقابة وكذلك كل ضابط من الضوابط، التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار.

- مخاطر الأخطاء في بنود البيانات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل ذات أهمية نسبية، وهناك احتمالية لتعرض بنود معينة في البيانات المالية للخطأ.

- احتمالية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة، والتعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، وكفاءة الأفراد ومستوى القرارات المطلوبة.

هذه العوامل، في مجملها، تحدد طبيعة ونطاق الأدلة التي تحتاجها الإدارة لكي تكون قادرة على تقييم فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه. تبنثق الأدلة نفسها من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة تحديدًا لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. تشكل أيضًا المعلومات من مصادر أخرى مكونًا هامًا للتقييم، لأن مثل هذه الأدلة إما أن تتسبب في مشاكل إضافية للرقابة على عاتق الإدارة أو قد تدعم النتائج.

الاستنتاج

في رأي الإدارة، كنتيجة لاختبارات التصميم، والتنفيذ وفعالية التشغيل التي تم إجراؤها والإجراءات التصحيحية المُطبقة، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى نقاط ضعف جسيمة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وأن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مُصمم، و مُنفذ ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

المدير المالي	المستشار القانوني	الرئيس التنفيذي
		رئيس مجلس الإدارة

المقدمة:

إن حوكمة الشركات هي أحد ركائز الرقابة الداخلية التي من شأنها أن تدعم إقامة وإنجاز العمل بالفعالية المطلوبة. كما تبرز أهم التفاعلات بين إدارات الشركة والمساهمين على النحو الذي يضمن توافر رقابة قوية ضمن إطار محدد من الشفافية. إن تطبيق المجموعة لمبادئ الحوكمة الرشيدة قد انعكس على الأداء الاقتصادي والمالي والوصول الى خلق تطبيقات فنية متعددة لتعزيز ثقة المستثمرين وإرساء دعائم النمو المستدام على المدى البعيد في ظل السياسات التي أرستها مبادئ الحوكمة وتطبيقها مجموعة المستثمرين القطريين (QIG).

وعلى الصعيد المالي والإداري، فإن المجموعة ستظل ملتزمة بالإفصاح للسادة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح عن أي معلومات مالية إو إدارية من شأنها التأثير على وضع المجموعة في السوق، كما تواصل المجموعة الوفاء بالتزاماتها بتوفير قنوات اتصال بين المجموعة وشركاتها التابعة وأعضاء الإدارة التنفيذية من جهة والمستثمرين وأصحاب المصالح من جهة أخرى للحفاظ على توازن المصالح والمشاركة في تحديد الأهداف والاولويات.

تعمل المجموعة بشكل دائم على مواكبة التطورات في التشريعات التي تصدرها الدولة والمؤسسات الرقابية، بما يضمن الالتزام بكافة معايير الرقابة والتنظيم، وذلك من خلال تطبيق المتطلبات القانونية في نظامها الأساسي، وذلك بعد عرضها على الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بما يضمن علمهم بها وتفسير ما يجب منها لهيئة المساهم والمستثمر للاستفادة من التعديلات والقرارات على النحو المستهدف.

إن إيمان المجموعة بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة في كافة قطاعات الشركة، شكل الحافز الأساسي لتوفير مناخ عام يتناسب مع متطلبات تفعيل نظام الحوكمة ودعم قواعد الالتزام بالسلوك القويم بما يحقق الفائدة للمجموعة والعاملين بها، والوصول الي أفضل معدلات الإنتاجية والربحية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح.

٣. إطار الحوكمة

يعد تحديد إطار الحوكمة وتفعيل نطاق العمل به هو الأساس لإنجاح قواعد الحوكمة وخلق أجواء مناسبة لعملية التغيير بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة. ومن ثم فقد اعتمدت المجموعة إعداد إطار مرن وقابل للتطبيق العملي بما يتماشى مع ما أقرته التشريعات ذات الصلة ضماناً لنجاح مبادئ الحوكمة وإرساء دعائم الالتزام بما تتطلبه الحوكمة بما لها من مردود يعمل على معالجة وسد الفجوات الرئيسية بين إدارة المجموعة وجموع المساهمين. وقد كان للتعديلات التشريعية الأخيرة أثر كبير على دعم رؤية المجموعة في أهمية تحديد إطار الحوكمة والمبادئ ذات الصلة والمستمدة من أفضل الممارسات الدولية الصادرة عن الشبكة الدولية للحوكمة (ICGN) ورفة التجارة الدولية (ICC)، إضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى.

يوضح إطار الحوكمة داخل المجموعة حدود سلطات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق ودور اللجان التنفيذية ولجان المجلس وتحديد سياسات الإفصاح ومتطلباته وحقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

٣.١ الالتزام بمبادئ الحوكمة:

تطبيقاً لأحكام المادة (٣) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى مساعدة مجالس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في الشركات المدرجة في تحقيق أفضل معايير الحوكمة الرشيدة، وإيماناً من مجموعة (QIG) بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة بشكل فعال يتناسب مع الواقع العملي وظروف المجموعة فقد تبيننا المبادئ التالية:

– يعمل مجلس الإدارة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية على بناء استراتيجية دائمة وفعالة لإدارة المجموعة، كما يعين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بناء على توصيات اللجنة المختصة ويشرف على عمله وعمل الإدارة التنفيذية ومتابعة النتائج والأداء التشغيلي ودعم الإدارة للوصول إلى أعلى مستويات السلوك الأخلاقي والمهني.

– يعمل الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية على تنفيذ وتطوير استراتيجية المجموعة تحت إشراف ورقابة مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى أفضل معدلات الأداء الفعال والمستدام.

– تقوم الإدارة التنفيذية تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بشكل عادل الوضع المالي للمجموعة ونتائجها

المالية، والإفصاح عنها للمستثمرين خلال النطاق الزمني المحدد من قبل هيئة قطر للأسواق المالية ليتمكن المساهمين من الاطلاع عليها وتقييم المركز المالي للمجموعة والمخاطر المحتملة.

– لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن ترشيح المدقق الخارجي والإشراف على أعمال التدقيق، كذلك الإشراف على التقارير المالية السنوية والضوابط الداخلية، بالإضافة إلى الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي ومتابعة إجراءات التدقيق بالمجموعة.

– لجنة الترشيحات والمكافآت، هي المناطة بوضع المعايير التي يتم على أساسها اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بما يتواءم مع مصالح الشركة ونشاطها التشغيلي، كما تقوم بالإشراف على سياسات المكافآت داخل الشركة، سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، كما تتولى الإشراف على خطط التعاقب الوظيفي بالمجموعة.

– مجلس الإدارة مسؤول عن القرارات التي يتخذها خلال فترة عمله، ويجب أن يراعي مصالح جميع المساهمين والعملاء والموردين وبيئة العمل المحيطة.

٣.٢ منهجية الحوكمة الفعالة:

تتبع مجموعة QIG منهجية دائمة ومثمرة في الحوكمة الرشيدة، فقد كانت المجموعة من أوائل الشركات التي أرسلت دعائم الحوكمة والامتثال ضمن منهجها الإداري لضمان التقيد بأفضل المعايير الدولية في الشفافية والانضباط، كما كانت المجموعة سباقة في تنفيذ خطط الحوكمة ومتطلباتها خلال الأعوام الأولى، وقد تمثل ذلك في السماح بتعيين أعضاء مستقلين وممثل للعاملين في الشركة وفق ما تتطلبه نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٣.٣ تطبيق الحوكمة:

لدى مجلس إدارة المجموعة وإدارتها التنفيذية إيماناً راسخاً بأن أهمية وتأثير الحوكمة الرشيدة كان وراء تطوير وإرساء العديد من السياسات الصارمة لضمان الوصول إلى مراحل متقدمة في تطبيق الحوكمة، الأمر الذي عزز مصداقية المجموعة ومجلس إدارتها على مدار الأعوام الماضية، وقد أشرف مجلس الإدارة ولجانه على تحديث السياسات والإجراءات بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطبيق النظام، حتى وصلنا مستوى الالتزام الكامل بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ودعم ثقة المساهمين.

الجهات الرئيسية القائمة على تفعيل إطار الحوكمة:

٤. مجلس الإدارة

٤.١ أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الجهة المنتخبة من قبل الجمعية العامة للمساهمين لإدارة المجموعة وفق نطاق السلطات المتفق عليها في النظام الأساسي للشركة، ويتولى مجلس الإدارة المنتخب مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة بالإضافة إلى وضع آليات التطوير الممكنة لأداء المجموعة، ويعتبر المجلس أيضاً هو الجهة المسؤولة عن وضع الضوابط الحازمة والفعالة لتقييم وإدارة المخاطر. وقد تم تحديد نطاق عمل مجلس الإدارة ومهامه الرئيسية وحدود مسؤولياته بموجب بنود «ميثاق مجلس الإدارة»، والذي تم اعداده وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وعلى وجه الخصوص المواد رقم (٨) و(٩). ويعد ميثاق المجلس جزء من سياسات المجموعة التي تم اعتمادها من الجمعية العامة للمساهمين ومتاح على الموقع الإلكتروني للمجموعة.

يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم على الاضطلاع بالمسؤوليات التي حددها ميثاق المجلس وعلى رأسها ما يلي:

١- اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية؛

– منذ تولي مجلس الإدارة عمله كمجلس منتخب، تولي أعضاء المجلس من خلال أعمال اللجان مشاركة الإدارة التنفيذية في دراسة أوضاع المجموعة وشركاتها التابعة، وبمجرد الوقوف على الحقائق والمستجدات تم تحديد آلية للتعامل مع الصعوبات التي تواجه المجموعة وتم التشاور مع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والاطلاع على التقارير المقدمة حتى تم التوصل إلى وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة، وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر؛ و منذ ذلك الحين يعمل المجلس على الاضطلاع بشكل دوري على مراحل الإشراف والتنفيذ بشكل دوري وفعال ويتم مطابقة نتائج المراجعة مع النتائج المتوقعة بشكل دوري.

– عمل مجلس إدارة المجموعة على تحديد هيكل رأس المال الأكثر ملاءمة وفق خطة التشغيل المقترحة، وفي إطار الاستراتيجية المالية المستهدفة والتي يتم اعتمادها ضمن ميزانية الشركة السنوية؛ بما في ذلك الإفصاح

عن البيانات المطلوب إطلاع المساهمين عليها، مع ضمان توضيح كامل وشامل لكافة البنود التي اشتملت عليها الحسابات الختامية، ومنح المساهمين حق مناقشة تلك البنود والرد على استفساراتهم وأخذ الاقتراحات.

– كما عمل مجلس الإدارة على تنفيذ خطة العمل ومتابعة السياسة المالية للمجموعة عبر الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية، والتزم مجلس الإدارة في هذا الصدد بتطبيق أحكام النظام الأساسي في تحديد صلاحيات تملك الأصول والتصرف فيها؛ بما يتناسب مع مصالح المجموعة والمساهمين.

– وقد اعتمد المجلس تأسيس لجان خاصة من أعضائه عملت على وضع وتحديث ومتابعة سياسات تعيين الإدارة التنفيذية، وسياسات تعاقب الوظائف والإشراف على تنفيذها، وعرض التقارير النهائية على المجلس لاعتمادها وتقييم أداء الإدارة التنفيذية وأعمال الرقابة وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى وضع السياسة الخاصة بترشح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

– كما عمل مجلس الإدارة على وضع الأهداف الرئيسية المناسبة للمجموعة والإشراف على تنفيذها وتفعيل آليات الرقابة على أداء الشركة والإدارة التنفيذية؛ من خلال تفعيل وحدات الرقابة الداخلية وفتح قنوات الاتصال بينها وبين لجان مجلس الإدارة وعرض تقارير الرقابة على أعضاء المجلس أولاً بأول ومناقشة تلك التقارير ومعالجتها وفق الآليات المفعله في هذا الإطار.

– مراجعة واعتماد الهياكل التنظيمية للمجموعة وشركاتها التابعة بشكل دوري، حيث عمل مجلس الإدارة على بحث وإيجاد أفضل المعايير والسبل لضمان التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بجميع قطاعات الشركة ووحدات العمل المستقلة، وعلى رأسها وحدة الرقابة الداخلية.

– اعتمد مجلس الإدارة دليل الإجراءات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية وأهداف الشركة، بناء على خطة الاعداد المقدمة من الإدارة التنفيذية العليا، متضمناً تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة، ومن بينها تسمية مسؤول اتصال بدرجة مدير ليكون حلقة التواصل مع الجهات المعنية (المستشار القانوني العام للمجموعة).

٤,٣ حضر الجمع بين المناصب:

خضع مجلس إدارة المجموعة خلال العام إلى خطط تدريب وتوعية ذات طابع قانوني للتعامل مع متطلبات القانون وفق آخر تعديلاته ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد استطاع المجلس خلال العام الحالي تلافي العديد من المخالفات نتيجة تكوين عقيدة قانونية مدعمة بمبادئ الحوكمة الرشيدة، وتم اعتماد تقارير الالتزام بحظر الجمع بين المناصب، ووضعها ضمن إطار تقييم أداء

أعضاء مجلس الإدارة لتخضع للمراجعة المستمرة خلال السنوات القادمة وتم تمييز الالتزام الي فرعين:

الأول: الالتزام بعدم الجمع بين منصب الرئيس ونائب الرئيس (شخصي أو بصفته) في أكثر من شركتين يقع مقرهما الرئيسي في الدوحة، وعدم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، بالإضافة الي التأكد من عدم الجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.

اسم العضو	المنصب	الملكية المباشرة	تاريخ الانتخاب/التعيين	الملكية غير المباشرة	التمثيل	تصنيف العضو	فترة مجلس الإدارة	انتهاء فترة المجلس	عضوية في مجالس إدارة أخرى في شركات مدرجة	عدد الأسهم المملوكة (بشكل مباشر وغير مباشر)
السيد/ عبد الله ناصر المسند	رئيس مجلس الإدارة	٪٠,٨	٢٠٢٠/٠٢/٢٦	٪٠,٣٨	بصفته الشخصية	غير تنفيذي	٣ سنوات	٢٠٢٢	فودافون مصرف الريان	٤٧٢,٠٠٠
الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	٪٠	٢٠٢٠/٠٢/٢٦	٪٠,٧٠	الشركة القطرية للوكالات التجارية	غير تنفيذي	٣ سنوات	٢٠٢٢	مصرف الريان فودافون مجموعة قطر للتأمين	٨,٥٧٨,٦٣٠
السيد/ راشد فهد النعيمي	عضو	٪٠	٢٠٢٠/٠٧/٢٦	٪٠	بصفته الشخصية	مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٢	فودافون	لا يوجد
السيد/ داني مخايل شرابييه	عضو	٪٠	٢٠٢٠/٠٧/٢٦	٪٠	بصفته الشخصية	مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٢	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ عمر صالح الحسن	عضو	٪٠	٢٠٢٠/٠٧/٢٦	٪٠	ممثل العاملين بالشركة	ممثل العاملين بالشركة	٣ سنوات	٢٠٢٢	لا يوجد	لا يوجد

٤,٥ عضويات في مجالس إدارة شركات مدرجة أخرى

اسم العضو	الشركة	تاريخ الانتخاب/التعيين	المنصب	تصنيف العضو	عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر	الطرف الممثل
السيد/ عبد الله ناصر المسند	فودافون	انضم لمجلس إدارة فودافون في عام ٢٠١٦ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٩	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي، مستقل	لا يوجد	جميع المساهمين
	مصرف الريان	انضم لمجلس إدارة البنك الخليجي (مصرف الريان حالياً) في عام ٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨	عضو	غير تنفيذي، غير مستقل	١,٠٥٦,٤٠٠	شركات خاصة أو أفراد العائلة
الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	مصرف الريان	انضم لمجلس إدارة البنك الخليجي (مصرف الريان حالياً) في عام ٢٠٠٩ وأعيد تعيينه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨	نائب الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس	تنفيذي	١٠,٨٨٠,٠٠٠	جهاز قطر للاستثمار/قطر القابضة ذ.م.م.
	فودافون	انضم لمجلس إدارة فودافون منذ عام ٢٠١٨ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٩	عضو	غير تنفيذي، مستقل	لا يوجد	جميع المساهمين
	مجموعة قطر للتأمين	انضم لمجلس إدارة مجموعة قطر للتأمين في عام ٢٠٠٩ وأعيد انتخابه في ٢٥ فبراير ٢٠٢٠	عضو	مستقل	٢١,٤٤٥,٣٧٠	بصفته الشخصية
السيد/ راشد فهد النعيمي	فودافون	انضم لمجلس إدارة فودافون في عام ٢٠٠٨ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٩	عضو (العضو المنتدب)	تنفيذي، غير مستقل	١٢,٠٠٠	فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م.
السيد/ داني مخايل شرابييه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ عمر سعيد صالح الحسن	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

٤,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة ما يزيد عن ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

يتم مداولة جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة بطريقة تسمح بإجراء مناقشات مفتوحة وتسهيل مشاركة جميع الأعضاء والتصويت على كل بند علي حدا ورصد عدد الأعضاء الموافقين والمعتريين، وتسجيل ذلك في محضر الاجتماع للرجوع إليه متى ما تطلب الأمر.

يتم اتخاذ جميع القرارات بأغلبية الحضور أو من يمثلهم، حسب الاقتضاء.

أي عضو لم يتمكن من الحضور في أحد الاجتماعات، سيتم تزويده بنفس المعلومات التي يتم توفيرها للحاضرين في هذا الاجتماع لتنفيذ عملية عادة لاتخاذ القرارات. لذلك، يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت بالوكالة، إذا كان جدول الأعمال ذات الصلة بهم لا يسمح لهم بالحضور شخصياً في الاجتماع.

ومع ذلك، فإن استخدام وسائل التواصل الحديثة وبخاصة أثناء فترة الجائحة قد حد من غياب أعضاء مجلس الإدارة عن أي اجتماعات خلال العام، حيث أصبح من السهل الحضور والتجاوز ومناقشة كافة النقاط على نحو يسمح باتخاذ القرار المناسب والتصويت عليه.

رقم اجتماع مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع	الحضور	الغياب	التصويت بالوكالة	تاريخ إرسال جدول الأعمال
٩٥	٢٠٢١/٠٢/٠١	٤	١	١	٢٠٢١/٠١/١٤
٩٦	٢٠٢١/٠٤/١٨	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢١/٠٣/٢٢
٩٧	٢٠٢١/٠٦/٠٨	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢١/٠٥/٢٣
٩٨	٢٠٢١/٠٨/٠١	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢١/٠٧/١٤
٩٩	٢٠٢١/٠٩/١٩	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢١/٠٩/٠٦
١٠٠	٢٠٢١/١٠/١٧	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢١/٠٩/٣٠
١٠١	٢٠٢١/١٢/١٩	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢١/١٢/٠٥

٤,٧ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم احتساب مكافآت المجلس سنوياً للعرض على الجمعية العامة للمساهمين لمناقشتها والتصويت عليها وفق أحكام النظام الأساسي والقانون، وقد وضع النظام الأساسي في المادة (٤٦) حداً أعلى لقيمة تلك المكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة المُخصصة لأعضاء مجلس الإدارة خمسة في المائة (٥٪) من صافي أرباح الشركة، وفق المادة (١١٩) من قانون الشركات والمادة (١٨) من نظام هيئة قطر للأسواق المالية.

وفقاً لما ينص عليه نظام هيئة قطر للأسواق المالية، يتم الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت تنص على الإجراءات والمعايير التي تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٤,٨ مؤهلات مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين من أعضاء أصحاب خبرة ومؤهلين لقيادة المجموعة وإضافة القيمة اللازمة، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بسجل حافل من الإنجازات في قطاع أو أكثر من أنشطة الأعمال التي تفيد المجموعة. يغطي أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات القائمة على مساراتهم المهنية ودرجاتهم العلمية وخبراتهم ذات الصلة.

٤,٩ تقييم أداء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢١

يعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين على نظام تقييم ذاتي يقيم أداء أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي، وقد إعتمد تقييم المجلس خلال العام ٢٠٢١ على عدة محاور، منها التقييم الذاتي لأعضاء المجلس وآخر من خلال لجان مجلس الإدارة المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة، ومن جانب آخر تحقيق النتائج المتوقعة خلال السنة المالية بالإضافة إلى ممارسة صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة بحيث أخذت عملية التقييم لهذه المحاور الرئيسية كمعيار أساسي لتقييم أداء المجلس ، كما تم الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الإدارة التنفيذية وقد تم مراجعة هذه التقييمات من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومكتب التدقيق الخارجي.

وقد ارتكز تقرير المراجعة على قياس مدى التزام أعضاء مجلس الإدارة بتحقيق مصالح الشركة والقيام بأعمال اللجان وحضور اجتماعات المجلس ولجانه. كما حرص المجلس على تطبيق مبادئ الحوكمة كالعادلة والمساواة بين أصحاب المصالح والالتزام بالشفافية والإفصاحات للهيئة وأصحاب المصالح في الوقت عينه. كما سعى المجلس من خلال إدارته التنفيذية على تحقيق التوازن الذي يضمن الاستمرارية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

ورغم جميع الصعوبات التي يمر بها العالم في ظل جائحة كورونا وجميع القيود المحلية والعالمية استطاع مجلس الإدارة أن يرسم خطاً للصمود والخروج من الأزمة مما ساعد على ثبات المجموعة وخلق فرص بديلة ومتنوعة للاستثمار لضمان هامش ربح مُرضي للمساهمين والمستثمرين.

٤,١٠ رئيس مجلس الإدارة

يمثل سعادة السيد/ عبد الله ناصر المسند الشركة بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة.

يتراأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس وهو المسؤول بشكل أساسي عن ضمان عملية الإدارة الصحيحة للشركة بطريقة فعالة ومثمرة بما يضمن تحقيق مصالح الشركة، ومساهمتها وأصحاب المصالح لديها.

يهدف رئيس مجلس الإدارة إلى تنفيذ عملية اتخاذ قرارات شفافة، وبناءة وعادلة داخل مجلس الإدارة. في نفس الوقت، يتوقع رئيس مجلس الإدارة دائماً إتباع معايير ومتطلبات أخلاقية عالية من قِبل أعضاء مجلس الإدارة.

وقد حدد ميثاق المجلس مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة الأساسية فيما يلي:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب، والتعامل مع كل مسألة بما يتناسب مع عنصر السرعة والضرورة لضمان مواكبة الحدث أي كان نوعه.

- الموافقة على جدول الأعمال، مع مراعاة إدراج أية مسألة يطرحها أعضاء مجلس الإدارة.

- تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.

- توفير البيانات، والمعلومات، والوثائق والسجلات ذات الصلة الخاصة بالشركة ولجانها لأعضاء مجلس الإدارة.

- إنشاء قنوات اتصالات فعالة مع المساهمين وجعل آرائهم مسموعة من قبل مجلس الإدارة.

- السماح بالمشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة وبخاصة غير التنفيذيين وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين.

- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة، مع تفويض لجنة التدقيق في العمل على ضمان اطلاع الأعضاء على مدى الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتحديث النظام الأساسي على النحو الذي يضمن التقيد بأحكام هذا النظام.

- الحفاظ على تكوين وعي قانوني لدى أعضاء مجلس الإدارة لضمان تنفيذ أحكام النظام الأساسي ونظام حوكمة الشركات.

- اعتماد المستندات، أو البيانات أو المعلومات المعمول بها التي يعدها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية قبل الإفصاح عنها.

وفقاً للمادة رقم ١٢ (٨) من قانون حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية والمادة رقم ٤- (أ-٢) من سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة، يكون سعادة رئيس مجلس الإدارة هو المتحدث الرسمي للشركة.

٤,١١ أمين سر مجلس الإدارة

يلعب أمين سر مجلس الإدارة دورًا حيويًا للمجموعة وذلك من خلال دعم فعالية مجلس الإدارة وتسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه. كما يوفر الدعم لمجلس الإدارة من خلال توفير المشورة القانونية لضمان تكوين وعي قانوني لدى الأعضاء الجدد عند البدء في ممارسة مسؤولياتهم في مجلس الإدارة، وحرصاً على تحقيق أعلى معايير الامتثال فقد قامت مجموعة المستثمرين القطريين بتعيين المستشار القانوني العام للمجموعة السيد/ هاني مقبل في منصب أمين سر مجلس الإدارة وهو من الحاصلين على شهادة جامعية في القانون من إحدى الجامعات المصرية بالإضافة إلى شهادة الماجستير في القانون من المملكة المتحدة ومقيد بنقابة المحامين.

وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية، يحتفظ أمين سر مجلس الإدارة بسجل لإقرارات الأعضاء عن أي مناصب يشغلونها في شركات أخرى. يتم القيام بهذا للتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لا ينتهكون القواعد الخاصة بمنع الجمع بين مناصب معينة. كما يحتفظ بسجلات لإقرارات خطية سنوية لأعضاء مجلس الإدارة بعدم تعارض المصالح، وكذلك نماذج لعمليات إفصاح وتعهدات تتعلق بامتلاك أوراق مالية في الشركة، تسمح هذه المستندات بتتبع ومعرفة من يمتلك أسهم في الشركة من ضمن أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين. تم تنفيذ هذا الإجراء لضمان الشفافية ومنع أي حالات من تعارض المصالح/ التداول من الداخل.

تم تنفيذ صلاحيات أمين مجلس الإدارة للامتثال لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

٤,١٢ حظر الجمع بين المناصب

تضمن الشركة التزام رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بالمادة السابعة (٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

كما تضمن الشركة الالتزام بمتطلبات حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي مناصب تنفيذية أخرى في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ليس عضواً في أي لجنة من لجان مجلس الإدارة تنفيذاً لأحكام نظام

حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بالتأكد على توقيع كل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على إقرار سنوي يؤكد عدم الجمع بين المناصب المحظورة.

٥. لجان مجلس الإدارة

لزيادة فعالية سيطرة مجلس الإدارة بما يحقق اعلى معايير الاستقلالية والمهنية على أنشطة الشركة المختلفة والحد من المخاطر التي تتعرض لها قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان، مفوض لها مسؤوليات وصلاحيات محددة للعمل نيابة عنه. ووفقاً للالتزامها بتنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة، تنفذ لجان مجلس الإدارة الحد الأدنى من المتطلبات التي تنص عليها لوائح حوكمة الشركة المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنتين فرعيتين:

١. لجنة التدقيق

٢. لجنة الترشيحات والمكافآت

لكل لجنة أدوار، وواجبات وصلاحيات على النحو المُحدد من قِبل مجلس الإدارة ويتم تحديدها وفقاً لكل اختصاص من اختصاصات اللجان، واعتمادها من مجلس الإدارة. تم وضع اختصاصات لجان مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في المواد رقم (١٨) و(١٩) من نظام الحوكمة. وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، لا يسمح بتراأس أكثر من لجنة من لجان مجلس الإدارة ولا يسمح بالجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة أخرى.

١,٥ لجنة التدقيق

تم إنشاء لجنة التدقيق وفقاً للمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. يتراأس لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين عضو مستقل من مجلس الإدارة وتتكون غالبيتها من أعضاء مستقلين.

تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع إجراءات تقييم واختيار المدققين الخارجيين وضمان استقلاليتهم أثناء أداء واجباتهم؛

- الإشراف على الصواب الداخلي للشركة، ومراقبة وظائف المدققين الخارجيين، والتنسيق مع المدققين الخارجيين، وضمان امتثالهم بتنفيذ المعايير الدولية؛

- الإشراف على ومراجعة دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية وربيع السنوية؛

- النظر في، ومراجعة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين والإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية للشركة؛
- مراجعة الضوابط المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر؛
- وضع سياسات إدارة مخاطر الشركة ومراجعتها بانتظام، مع مراعاة أعمال الشركة، وتغيرات السوق، واتجاهات الاستثمار وخطط توسع الشركة؛
- تنفيذ مهام مجلس الإدارة المتعلقة بالضوابط الداخلية للشركة؛
- تنسيق المناقشات بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية بخصوص عمليات تدقيق المخاطر؛ وعلى وجه الخصوص، مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية، وتقديمها

إلى مجلس الإدارة لتضمينها في التقرير السنوي، والتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي بالشركة ومراقب الحسابات.

خلال الاثني عشر شهرًا الأخيرة، عقدت لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ستة (٦) اجتماعات. اعتمدت لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ميثاق اللجنة الرسمي والذي تم نشره وإتاحته على الموقع الإلكتروني لمجموعة المستثمرين القطريين: <http://www.qatarinvestors.com/English/media-center/reports>.

علاوة على ذلك، خلال الاجتماع الأخير المنعقد في ديسمبر ٢٠٢١، صاغت لجنة التدقيق أيضًا تقريرها السنوي ومراجعة الأداء الذي تم مشاركته مع أعضاء مجلس الإدارة.

تتكون لجنة التدقيق من الأعضاء الآتيين:

الاسم	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
السيد / راشد فهد النعيمي	عضو مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التدقيق	مستقل
السيد / داني مخابيل شرابييه	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	مستقل
السيد / عمر سعيد صالح الحسن	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	ممثل عن العاملين في الشركة

المادة (١٩) من نظام حوكمة الشركات تنص على أنه يجب أن تجتمع لجنة التدقيق ستة (٦) مرات على الأقل في السنة.

واجتمعت لجنة التدقيق ٦ مرات خلال عام ٢٠٢١ على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغياب
٢٠٢١\٣٣	٢٠٢١/١٢/٢٨	٣	.
٢٠٢١\٣٤	٢٠٢١/٠٤/١٤	٣	.
٢٠٢١\٣٥	٢٠٢١/٠٧/٢٩	٣	.
٢٠٢١\٣٦	٢٠٢١/١٠/١٤	٣	.
٢٠٢١\٣٧	٢٠٢١/١٢/٠٨	٣	.
٢٠٢١\٣٨	٢٠٢١/١٢/٢٦	٣	.

٢,٥ لجنة الترشيحات والمكافآت

وفقًا للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة، تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في إعداد سياسة المكافآت، التي تحدد وتضع إطار المكافآت وكذلك حوافز رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- تحتمل مسؤولية:
 - مساعدة مجلس الإدارة في إعداد وتعديل (عند الحاجة) سياسة الترشيحات.

٢) استلام طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتحديد وترشيح المرشحين لشغل المناصب الشاغرة في مجلس الإدارة، وتقديمها إلى الجمعية العمومية لاعتمادها.

٣) التأكد من أن معايير الترشح تشمل المهارات، والتوافر، والخبرة علاوة على المؤهلات الفنية والأكاديمية والصفات الشخصية وفقًا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

٤) ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

- وضع سياسة خطط التعاقب وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص خطط تعاقب الأعضاء والإدارة التنفيذية، مع مراعاة تحديات وفرص الشركة.

والمهارات والخبرات المطلوبة. يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام.

- تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وإعداد التقارير في هذا الشأن وتقديهما إلى مجلس الإدارة.

للولفاء بمسؤولياتها، اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين خلال السنة المالية ٢٠٢١. خلال الاجتماع الأول، المنعقد

٦.١ الإدارة التنفيذية

٦,١ الرئيس التنفيذي:

الرئيس التنفيذي مسؤول عن تقديم التوصيات الاستراتيجية إلى مجلس الإدارة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات علاوة على توجيهات مجلس الإدارة. يتحمل المسؤولية التنفيذية لإدارة اليومية للشركة بدعم من الإدارة التنفيذية.

يشغل هذا المنصب السيد/ جوزيف عبود.

٦,٢ رئيس الشؤون المالية:

يحدد ويدير الاستراتيجية والسياسة المالية ويصدر تقارير عن أطر أعمال مجموعة المستثمرين القطريين. يشرف أيضًا على وظائف المحاسبة المالية والتكاليف بهدف أن يُقيم ويستفيد المساهمين على الوجه الأمثل من الموارد المالية، بالإضافة إلى ذلك، يضمن المدير المالي أن الأعمال سليمة/وممتثلة تجاريًا وتدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للشركة.

يشغل منصب المدير المالي السيد/ أليكس أكليمندوس.

٦,٣ المدير التنفيذي - مكتب الرئيس التنفيذي لمجموعة المستثمرين القطريين:

منصب المدير التنفيذي بمكتب الرئيس التنفيذي يمثل وظيفة دعم رئيسية للرئيس التنفيذي، حيث أنه يساعد في التركيز على وتسهيل جميع استراتيجيات تطوير الأعمال. في نفس الوقت، يجب على المدير التنفيذي تغطية واجبات الرئيس التنفيذي أثناء غيابه. يضمن هذا المنصب استمرارية الأعمال والتواصل الفعّال مع الأطراف الخارجية الأخرى.

يشغل منصب المدير التنفيذي بمكتب الرئيس التنفيذي لمجموعة المستثمرين القطريين السيد/ عمر الحسن.

في يوليو ٢٠٢١ اعتمدت اللجنة تعيين الرئيس التنفيذي الجديد، في الاجتماع الثاني للجنة، المنعقد في ديسمبر ٢٠٢١. أجرت اللجنة مراجعة شاملة لتنفيذ السياسات المعتمدة سابقًا وإحالتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

تشكلت لجنة الترشيحات والمكافآت من الأعضاء:

الاسم	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	عضو مجلس الإدارة، ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	غير تنفيذي
السيد / داني مخابيل شرابييه	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	مستقل
السيد / عمر سعيد صالح الحسن	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	ممثل عن العاملين في الشركة

٦,٤ رئيس الشؤون القانونية:

مسؤول بشكل أساسي عن إدارة العقود والحد من المخاطر القانونية المتعلقة بالإجراءات التي ترميها المجموعة والشركات التابعة للمجموعة. كما يقوم ببحث المشاكل والنزاعات ذات الصلة بأنشطة شركات المجموعة والتعامل معها في حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية أو رفعها إلى إدارة الاستشارات القانونية التابعة لمجلس الإدارة إن لزم الأمر. كما يقدم المساعدة القانونية المستمرة لرؤساء الإدارات والشركات التابعة للمجموعة، مع الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها. تشغل هذا المنصب السيدة/ نادين جرمانوس.

٦,٥ رئيس الشؤون الإدارية والموارد البشرية:

يقود، ويوجه ويدير وظائف الموارد البشرية، والشؤون الإدارية وتكنولوجيا المعلومات لمجموعة المستثمرين القطريين. كما يضمن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات، والعمليات، والسياسات، والإجراءات والخدمات بشكل فعال لدعم تحقيق أهداف الأعمال وفقًا لرؤية ومهمة الشركة.

يشغل هذا المنصب السيد/ أكرم الأمين

٦,٦ الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي:

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي للشركة مسؤول عن مساعدة مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق التابع لها في تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بحوكمة الشركة عن طريق تقديم خدمات التدقيق المتكاملة لتوفير ضمان عن كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعملية الحوكمة في مختلف أقسام الشركة. في هذا الشأن، يقوم رئيس التدقيق الداخلي بإبلاغهم بفعالية وكفاءة العمليات وموثوقية إعداد التقارير المالية والامتثال بالقوانين واللوائح المعمول بها.

يقوم رئيس التدقيق الداخلي بوضع خطط التدقيق القائمة على المخاطر لتنفيذ مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي. يشمل العمل، إدارة برنامج التدقيق الشامل الذي يوفر الخدمات التطمينية والاستشارية المصممة لإضافة القيمة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بالمنظمة.

يشغل هذا المنصب السيد/ محمد المطري.

٦,٧ اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من الأفراد المذكورين أعلاه، وتجتمع اللجنة التنفيذية بشكل دوري وعند الحاجة.

٦,٨ أداء ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢١:

يرأس اللجنة التنفيذية الرئيس التنفيذي السيد جوزيف عبدو.

تقوم المجموعة بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا من خلال نظام تقييم الأداء المتبع في المجموعة الذي يهدف إلى تطوير وتمكين أداء عال في الإدارة الحالية والمستقبلية.

٦,٩ أسهم الإدارة التنفيذية الرئيسية في الشركة

وفقاً لإقرارات التعهدات الموقعة من كل منهم للعام ٢٠٢١، لم يمتلك المدراء التنفيذيين الرئيسيين أي أسهم في الشركة.

٧. نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

٧,١ نظام الرقابة الداخلية

مسؤولية الرقابة الداخلية متضمنة في سياسات المجموعة. يجب على جميع الكيانات داخل مجموعة المستثمرين القطريين الحفاظ على وجود ضوابط داخلية كافية. كحد أدنى، يجب أن تتعامل أنشطة الرقابة مع المخاطر الرئيسية المحددة في المجموعة وأن تكون ممثلة للقانون. تتحمل إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة عن تطبيق الضوابط الداخلية ضمن نطاقات مسؤوليتها.

وضع مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أهداف على مستوى كل كيان تتوافق مع رؤية، ومهمة واستراتيجيات هذا الكيان. عند السعي لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداث وظروف قد تهدد تحقيق أهداف الشركة. للتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال.

لتصميم نظام رقابة داخلية يتسم بالفعالية والكفاءة، اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين إطار عمل الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة (لهيئة تريب واي)، تم دمج إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات المعتمد مع نموذج الخطوط الثلاثة الموصى به من معهد المدققين الداخليين (IIA) لتحديد المسؤولية عن الواجبات

المحددة في إطار العمل، باستخدام نموذج الخطوط الثلاثة، تم تحديد الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والرقابة للمجموعات الثلاث التالية في مجموعة المستثمرين القطريين:

(١) نموذج الخط الأول – الإدارة التشغيلية

إن الإدارة التشغيلية هي المسؤول بشكل رئيسي للتعامل مع المخاطر والاساليب المتبعة لإدارتها.

(٢) نموذج الخط الثاني – وظائف الرقابة الداخلية والإشراف

تشمل وظائف الرقابة الداخلية والإشراف في مجموعة المستثمرين القطريين، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية، ولجنة الحوكمة والامتثال، لجنة المخاطر، واللجنة الاستراتيجية والاستثمارية، ورؤساء الأقسام المستقلين، وما إلى ذلك. تكون إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين مبنية على أساس مستقل لكل إدارة بحيث تكون كل إدارة مسؤولة عن الاشراف ومراقبة عمليات المخاطر المرتبطة بها.

(٣) نموذج الخط الثالث – التدقيق الداخلي

يوفر التدقيق الداخلي ضمان مستقل وموضوعي عن فعالية إدارة ورقابة المخاطر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٧,٢ إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي من الأمور المركزية في الإدارة الاستراتيجية لمجموعة المستثمرين القطريين. إنها توفر عملية نظامية لتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال الجديدة والحالية. اعتمدت مجموعة المستثمرين القطريين إطار العمل المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO) لتلبية أهداف الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر. وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات، تم وضع سياسة لإدارة المخاطر واعتمادها من مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين.

يحتفظ كل مسؤول عن أي من الملفات التابعة للمخاطر بسجل يحدد المخاطر المهمة التي تواجه المجموعة مع وجود ضوابط داخلية لإدارة أو تخفيف هذه المخاطر. يقوم المسؤول عن المخاطر بمراجعة وتحديث سجلات المخاطر بانتظام. ويتم مراجعة سجل المخاطر سنويًا من قبل لجنة المخاطر وتقديمها إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي بمراجعة النهج المستخدم في تحديد وتقييم المخاطر والضوابط الداخلية في سجل المخاطر.

في مجموعة المستثمرين القطريين، تتبع إدارة المخاطر نهج تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى،

بمعنى، يكون كل مدير/مسؤول عن مخاطر مسؤولاً عن تحديد، وتجميع، والإبلاغ عن المخاطر والتي يتم دمجها وتقييمها والتعامل معها على مستوى المجموعة. إدارة المخاطر هي مسؤولية الجميع، بدءًا من مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي إلى كل موظف في كل إدارة/قسم. يقوم كل مسؤول عن المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين بتحديد، وتحليل، وتقييم، وقبول، وقياس ورصد جميع المخاطر المالية وغير المالية التي قد يكون لها تأثير سلبي على أداء وسمعة الشركة. وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين تضمن أيضًا تطبيق سياسات، وإجراءات ومنهجيات المخاطر بطريقة متسقة للتعامل مع المخاطر المختلفة. وخاصة مخاطر الاستثمار، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

علاوة على ذلك، أنشأت لجنة التدقيق لجنة خاصة بإدارة المخاطر التي من أبرز مهامها وضع عمليات المخاطر المختلفة وتقديم الإشراف والتوجيه الدوري لعملية إدارة المخاطر. في مختلف إدارات المجموعة كما تخضع عمليات لجنة المخاطر لفحص وتدقيق إضافي من إدارة التدقيق الداخلي ي صاحبها تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.

٧,٣ التدقيق الداخلي

وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء لا يتجزأ من بيئة الرقابة في مجموعة المستثمرين القطريين. حيث إنها تستمد صلاحياتها وتفويضاتها المخولة لها من ميثاقها المعتمد من لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة. وتتبع وظيفيًا إلى لجنة التدقيق وإداريًا للرئيس التنفيذي.

إدارة التدقيق الداخلي في مجموعة المستثمرين القطريين هي إدارة مستقلة توفر تأكيدات موضوعية وأنشطة استشارية تهدف لإضافة القيمة والتحسين لعمليات الشركة. كما إنها تساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام طريقة منهجية ومنظمة قائمة على تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة. في هذا الشأن، تقوم إدارة التدقيق بإجراء تقييمات منتظمة وتقديم تأكيد موضوعي ومستقل وخدمات استشارية.

خلال عام ٢٠١٨، حصلت إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة المستثمرين القطريين على أعلى تصنيف «تقييم مطابق بشكل عام» في التقييم الخارجي للجودة لإدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC).

إدارة التدقيق مسؤولة عن الوظائف المحددة التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

• مراجعة ومراقبة إجراءات الرقابة المتعلقة بالشؤون المالية، والاستثمارات وإدارة المخاطر:

• مراجعة تأثير الخطر على الشركة ومدى فعالية وملائمة النظم داخل الشركة في مواجهة أي تغييرات حاسمة و/أو غير متوقعة في السوق؛

• تقييم أي خطر تواجهه مجموعة المستثمرين القطريين أو أي مخاطر محتملة قد تواجهها؛ و

• تقديم أي اقتراح أو توصية لتخفيف هذه المخاطر.

٧,٤ التدقيق الخارجي

وفقاً لقانون الشركات ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، تعين الجمعية العمومية لمجموعة المستثمرين القطريين مدقق خارجي وفقاً لتوصية لجنة التدقيق المقدمة إلى مجلس الإدارة، وبناء على توصيات مجلس الإدارة، تم تعيين رودل أند بارتنر كمدققين خارجيين خلال الجمعية العمومية السنوية غير العادية لمجموعة المستثمرين القطريين المنعقدة في ٢٢ فبراير ٢٠٢١.

تم تعيين المدقق الخارجي لمدة سنة واحدة، قابلة للتجديد لمدة مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متتالية.

يجب أن يكون المدقق الخارجي المعين مسجلاً في قائمة المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمثل لأعلى المعايير المهنية. يجب أن يكون المدقق الخارجي مستقل تاماً عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وليس له أي تعارض في المصالح في علاقته مع الشركة.

يجب على المدقق الخارجي قراءة التقرير أمام الجمعية العمومية وتوضيح أي استفسارات من المساهمين.

يقدم المدقق الخارجي تأكيد معقول بأن البيانات المالية تمثل بشكل عادل المركز المالي وأداء الشركة. للتأكد من تحقيق ما ذكر أعلاه، يقوم المدقق الخارجي بإجراء عمليات التدقيق بشكل مستقل عن الشركة.

كما يقدم المدقق الخارجي تأكيد معقول عن مدى ملائمة تصميم، وتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وضمن محدود عن الامتثال بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وتشمل نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يقدم المدقق الخارجي إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها مجموعة المستثمرين القطريين وكذلك عن أي انتهاكات محددة. في حالة أي انتهاك، سيقومون على الفور بإبلاغ السلطات ذات الصلة مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

٨. تعارض المصالح

تلتزم الشركة التزاماً تاماً بممارسة أعمالها بعدالة ونزاهة لضمان أن مصالح مساهميها وأصحاب المصالح لديها يتم خدمتهم وحمايتهم بطريقة سليمة. تُقر مجموعة

المستثمرين القطريين بأهمية الحفاظ على أعلى مستويات الثقة بين مساهميها. تبذل الشركة قصارى جهودها لإدارة أعمالها باحترام، ونزاهة ومسؤولية.

تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بمراقبة تعارض المصالح المحتمل على مستوى المعاملات والشركات. كما تقوم الشركة برفع الوعي بين موظفيها وأصحاب المصالح لديها لتجنب حدوث أي حالات تعارض في المصالح. ويمتد هذا المجهود ليطغى جميع الإدارات والفروع التابعة للشركة. تم وضع إجراءات للتعامل مع حالات التعارض في المصالح بطريقة عادلة وشفافة.

تلتزم الشركة بالقواعد ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك القوانين واللوائح التي تحكم أعمال الشركة، بخصوص المواقف التي قد تؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح، تنفذ الشركة سياسة لتعارض المصالح يتم مراجعتها عند الضرورة لمعالجة الثغرات المحتملة.

علاوة على ذلك، من الجدير ذكره أنه خلال عام ٢٠٢١، اتخذت الشركة إجراءات جديدة لتجنب حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/ التداول من الداخل. لذلك، وقعت الإدارة التنفيذية، وكذلك أعضاء مجلس الإدارة، إقرارًا وتعهدًا ذات صلة بالإفصاح عن (١) ما إذا كانوا هم أو أفراد عائلاتهم (على النحو المحدد في نظام هيئة قطر للأسواق المالية) يمتلكون أي أوراق مالية في الشركة من عدمه؛ و(٢) ما إذا كانوا قد قاموا بشراء أو باعوا أسهمهم في الشركة على الرغم من علمهم بوجود معلومات حساسة وغير مفتح عنها قد تؤثر على سعر الأسهم. يهدف هذا الإجراء إلى منع حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/تداول المطلعين في الشركة وفرض شروط عالية الشفافية.

٩. حماية المساهمين

تعتبر العدالة والمساواة بين مساهمي الشركة من المبادئ الرئيسية لحوكمة شركات فعالة، وتعتبر الشركة أن هذا المبدأ ذا أولوية وتلتزم بمعاملة مساهميها بأعلى مستوى من النزاهة والشفافية والمساواة.

من الأهداف الأساسية للشركة زيادة القيمة للمساهمين من خلال استراتيجيات رشيدة ومستدامة. تتفهم الشركة أن حوكمة الشركة السليمة تضيف قيمة إلى أنشطتها وعلاقاتها مع أصحاب المصالح. تُعد المحافظة على ثقة المساهمين وأصحاب المصالح واحدة من الركائز الأساسية لأنشطة أعمال الشركة.

يبدل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دائمًا قصارى جهودهم لتنفيذ مبادئ الحوكمة السليمة والالتزام بمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمساهمين.

تم وضع سياسة حماية المساهمين امتثالًا لنظام هيئة قطر للأسواق المالية وبنود تأسيس الشركة والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتطمح مجموعة المستثمرين القطريين للوصول إلى ما هو أبعد من المعايير التي تحدها المعايير التنظيمية.

٩,١ حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية

يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الجمعية العمومية السنوية هي بمثابة منتدى يتيح فرصة للمساهمين للاستماع إلى ومشاركة مجلس الإدارة في الأمور المتضمنة في جدول الأعمال.

وفقًا للمادة رقم ٣٨ من قانون الشركات، والمادة رقم ٣٢ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمادة رقم ٥٧ من النظام الأساسي، يحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ على الأقل من رأس مال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، ووفقًا للإجراءات التي ينص عليها القانون وخاصة المادة رقم ٣٢ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ١٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع الجمعية العمومية شرط أن تبرر الأمور التي تم طرحها لعقد هذا الاجتماع.

تضمن الشركة مراعاة حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية العمومية، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- الإخطار بتاريخ ومكان اجتماعات الجمعية العمومية واستلام جدول أعمال الاجتماعات بمدة لا تقل عن ٢١ يومًا على الأقل قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر التقارير المالية للشركة وتقارير مجلس الإدارة في اثنين من الصحف المحلية اليومية (واحدة منهما باللغة العربية)؛

- حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة في مناقشاتها؛

- مناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال؛

- إذا كان القانون يسمح بذلك، طلب إدراج في جدول اجتماع الجمعية العمومية أمور معينة ليطم مناقشتها خلال اجتماع الجمعية العمومية.

- طرح أسئلة على أعضاء مجلس الإدارة والحصول على إجاباتها؛

- يحق للمساهمين التظلم للجمعية العمومية إذا اعتبروا أن الإجابات غير كافية؛

- التصويت على القرارات العامة، وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛

- الحق في الاعتراض على أي قرار يخدم أو يضر مصالح مجموعة معينة من المساهمين؛ أو يقدم منفعة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة و/أو أعضاء الشركة ضد مصالح الشركة؛ و

- الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية في الوقت المحدد.

بالإضافة إلى ذلك، بموجب المادة رقم ٣٢ من نظام حوكمة الشركة الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية،

يحق لأحد المساهمين تعيين (خطيًا وبتوكيل) مساهم آخر ليس عضوًا في مجلس الإدارة لحضور الجمعية العمومية نيابة عنه؛ شريطة ألا يحوز هذا المساهم عن طريق الوكيل على أكثر من نسبة (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة. يحق للمساهم الموكل المشاركة في التصويت وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة وبموجب التعليمات المعطاة له من المساهم.

يحق للمساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور النائبون عنهم بالقانون.

٩,٢ حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة كقيمة عائدة إلى مساهميها. خلال اجتماع الجمعية العمومية، يقدم مجلس الإدارة توصيته بشأن توزيع الأرباح على مساهمي الشركة. يستند هذا التوزيع على عدة عوامل مثل الأداء العام للشركة خلال العام، والنتائج المالية، والمتطلبات النقدية المستقبلية والسيولة، وكذلك الظروف العامة للسوق وغيرها من العوامل التي يراها مجلس الإدارة أنها ذات صلة. وفقًا لسياسة توزيع الأرباح بالشركة، يتم تسليم الأرباح المعتمدة للتوزيع من الجمعية العمومية، سواء كانت أسهم نقدية أو أسهم منحة، كحق، للمساهمين المدرجين في السجل المحتفظ به في شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (QCSO).

٩,٣ حقوق المساهمين الأقلية

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، بالتساوي دون أي تمييز. يحصل جميع المساهمين على نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي في حوزتهم.

تضمن الشركة إعطاء المساهمين الأقلية حقوقهم المستحقة في الوصول إلى المعلومات وسماع آرائهم.

وفقًا للإجراء المذكور في المادة رقم ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين الأقلية ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم وتصويتهم في اجتماعات الجمعية العمومية. تتبنى الشركة طريقة التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة (لمزيد من المعلومات، راجع القسم ٣-٥ من سياسة حماية المساهمين)، الذي يعطي الفرص للتمثيل العادل للمساهمين الأقلية في مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

١٠. حقوق أصحاب المصالح

تبذل الشركة كل جهد ممكن للاعتراف بها كشريك أعمال جدير بالثقة يعمل وفقًا لقيمها الأساسية ووفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة.

الشركة ملتزمة بمباشرة أعمالها بمسؤولية وشفافية، لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح، وإنشاء قيمة واستدامة من خلال تطبيق الممارسات السليمة.

تحمي الشركة حقوق أصحاب المصالح من خلال ضمان:

- معاملة جميع أصحاب المصالح معاملة عادلة دون أي تمييز؛
- منح أصحاب المصالح حق الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطتهم في الوقت المحدد وبشكل منتظم؛
- حماية أصحاب المصالح وفقًا لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة؛
- معالجة مخاوف أصحاب المصالح في الوقت المحدد.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة إبلاغ عن المخالفات لتصميم وإنشاء وعي عن أي حوادث تحتاج إلى الإبلاغ بشكل مجهول إلى الإدارة التنفيذية. تهدف السياسة إلى حماية الشركة، ومساهميها وأصحاب المصالح لديها.

تشمل هذه السياسة المذكورة سلفاً على سبيل المثال لا الحصر، الحق لأي موظف في الكشف عن أي سوء تصرف داخل الشركة مثل سوء الاستخدام أو الاستخدام غير الملائم لأموال وموارد مجموعة المستثمرين القطريين و/أو أي مخالفات جنائية دون خوف من العقاب.

١١. علاقات المستثمرين

تقدر الشركة مساهميها وتقر بأهمية الإفصاح الهادف وفي الوقت المناسب عن المعلومات.

مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة مسؤول عن الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال إجراء اتصالات واضحة ومتسقة بين الإدارة، والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ينظم مسؤول علاقات المستثمرين عقد اجتماعات المساهمين، والتعامل مع البيانات الصحفية، وبالتعاون مع المتحدث الرسمي للشركة.

يدير الاتصالات الخارجية للشركة في حالة الأزمات. كما أن مسؤول علاقات المستثمرين مسؤول عن التعامل مع الشائعات بعد التنسيق مع مجلس الإدارة عن طريق أمين سر المجلس وقد بنيت سياسة خاصة بالشائعات وكيفية التعامل معها.

تقر الشركة بأن قاعدة مساهميها مختلفة، وبالتالي قد تكون التوقعات مختلفة. يتم نشر المعلومات الكمية والنوعية طوال السنة، وفقًا للوائح ذات الصلة. يتم تنظيم مؤتمر علاقات المستثمرين بشكل ربع سنوي عبر الهاتف مع المديرين التنفيذيين بالشركة لتقديم تحديثات عن أداء المجموعة والرد على الأسئلة. كما أن اجتماع الجمعية العمومية السنوي هو فرصة قيمة للمساهمين للاجتماع مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة، والاستماع إلى مراجعة مجلس الإدارة لأنشطة المجموعة، ومعرفة خطط التطوير وطرح أي أسئلة.

توجد المعلومات الحالية والسابقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البيانات الصحفية، والنتائج المالية وعروض المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة: www.qatariinvestors.com/arabic/investor-relations.

مكتب علاقات المستثمرين بمجموعة المستثمرين القطريين يدعو إلى تقديم ويرحب بأي ملاحظات من المساهمين وكذلك من أي عضو من مجتمع الاستثمار. لأي استفسارات، يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان: d.saliba@qatariinvestors.com.

١٢. اجتماعات الجمعية العمومية

اجتمع مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جمعية عمومية عادية عقد يوم الأربعاء الموافق

٢٢ فبراير ٢٠٢١، تم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة وبحضور المدققين الخارجيين للشركة، رودل أند بارتندر. تم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات. خلال الاجتماع، قدم مجلس الإدارة إلى المساهمين التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠، الذي تضمن أداء الشركة في عام ٢٠٢٠ وكذلك استراتيجية الأعمال للسنة القادمة

سجلات المساهمين

وفقاً للمادة رقم ٢٥ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تفصح الشركة عن كبار مساهميها الحاليين.

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المسند ذ.م.م.	٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠ حوالي	حوالي ٤٧,٤٦٪
مجموعة إزدان القابضة من خلال شركاتها التابعة والأطراف ذات الصلة	٣١١,٠٤٠,٨٩٠ حوالي	حوالي ٢٥,٠٢٪

•• وفقاً لقائمة المساهمين المستلمة من شركة قطر للإبداع المركزي للأوراق المالية (QCSD) كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١.

١٣. متطلبات الإفصاح

وفقاً للمادة رقم ٤ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل تحقيق أعلى معايير الإفصاح، تتبع مجموعة المستثمرين القطريين الإجراءات التالية:

- تضمن الشركة بأن أي معلومات مُفصح عنها تكون دقيقة، وواضحة وموثوق بها باستمرار.
- في هذا السياق، أنشأت الشركة لجنة الحوكمة والامتثال (CCC)، المفوض لها ضمان امتثال الشركة لقواعد حوكمة الشركة.
- تساعد إدارة الشؤون القانونية ولجنة حوكمة الشركة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بمتطلبات الإفصاح.

وفقاً لقواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالإفصاح (عند الحاجة) عن أي انتهاك حدث خلال السنة المالية، وفي نفس الوقت تنفذ أيضاً التدابير الاحترازية لتجنب تكرار نفس الأحداث.

بالرجوع إلى المادة رقم ٥٢ من دليل قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المتعلق بالإفصاح عن الدعاوى القضائية للشركة، يرجى الرجوع إلى الايضاحات في البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

– قامت مجموعة المستثمرين القطريين بدعم شهر التوعية بسرطان الثدي في أكتوبر، وهي حملة سنوية لزيادة الوعي وجمع الأموال للبحوث التي يتم إجراؤها لمعرفة أسبابه، والوقاية منه، وتشخيصه، ومعالجته والشفاء منه.

– قامت مجموعة المستثمرين القطريين بدعم اليوم العالمي للرجل عن طريق المشاركة، من خلال واحدة من شركاتها التابعة، في حدث يميزه إطلاق الرجال المشاركين فيه لشواربهم خلال شهر نوفمبر لزيادة الوعي بالمسائل الصحية للرجال، مثل سرطان البروستاتا، وسرطان الخصية والانتحار.

– بالتعاون مع مركز التبرع بالدم التابع لمؤسسة حمد الطبية، تم تنظيم يوم للتبرع بالدم.

١٥. استجابتنا لجائحة كوفيد-١٩

على غرار العام الفائت، واصلت مجموعة المستثمرين القطريين متابعة آخر مستجدات وتطورات جائحة كوفيد-١٩ طيلة عام ٢٠٢١، كما واصل فريق عمل إدارة الأزمات على مستوى المجموعة القيام بمهامه وعلى رأسها تحديد استجابة المجموعة للجائحة والتوعية بها ووضعها موضع التنفيذ من خلال إجراءات صارمة وقوية. وقد اتخذت اللجنة كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر، وتعزيز الامتثال للمقتضيات التنظيمية، والتشجيع على تبني التدابير الوقائية على نطاق واسع، والترويج لحملة التطعيم، وضمان سلامة الموظفين واستمرارية العمل.

وقد ركزت اللجنة كذلك على ما يلي:

- حماية الموظفين والعملاء.
- وضع الأسس المرجعية لأفضل الممارسات وتتبعها وتبنيها.
- تحديد خطط عمل فعالة وتطبيقها على أرض الواقع.
- إيصال رسائل واضحة ومنتظمة ومتسقة.
- رفع الوعي وتعزيز السلوك المسؤول.
- الترويج للقاح وتسهيله.

وخلال عام ٢٠٢١، لم يتجاوز إجمالي عدد الحالات الإيجابية ١٢٪ من إجمالي العاملين بالمجموعة. ولحسن الحظ، تعافى جميع المصابين تماما، ولم تستدعي حالة أي منهم تقييماً دخول المستشفى، بينما حافظنا على استمرارية العمل.

علاوة على ذلك، دأب فريق العمل أيضاً باستمرار على تحفيز الموظفين على تلقي اللقاح وتسهيل إجراءات التطعيم، حيث وصل إجمالي عدد الموظفين الذين تلقوا اللقاح بالكامل بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٩٩,١٪.

ولا تزال إبان كتابة هذا التقرير تدابير المراقبة سارية، فضلاً عن تشجيع الموظفين على تلقي الجرعة المعززة.

١٦. الاستدامة

نعتقد أن الاستدامة هي الحفاظ على بيئتنا، واحترام موظفينا ومجتمعنا، وإعادة القيمة لمساهميننا.

تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بتنفيذ أنظمة رصد على مستوى المجموعة من أجل تشجيع المساهمة الإيجابية في الأهداف المستدامة للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد وجعل كل ما حولنا صحياً لعد أفضل. نقوم بالإبلاغ سنوياً عن المؤشرات الرئيسية ببيانات نوعية وكمية على مستوى الشركة وجميع شركاتنا التابعة.

تعتمد مجموعة المستثمرين القطريين في دفعها للاستدامة على الأهداف الخمسة (٥) الآتية:

الصحة والعافية الجيدة

يُعد الموظفين القلب النابض لكل منظمة، لذا من أولوياتنا الرئيسية، حماية صحة، وسلامة وأمن موظفينا، وعمالنا، وضيوفنا والعاملين الآخرين الذين يعملون نيابة عنا.

نوعية التعليم:

إننا نوفر بيئة عمل شاملة، نسعى فيها لتطوير موهبتنا. يُعد تطوير الأفراد من العوامل الرئيسية لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية كشركة مسؤولة ولنجاح الشركة على المدى الطويل.

العمل المحترم والنمو الاقتصادي

نقر بأن نجاحنا مرتبط بممارسات التوظيف العادلة وتوفير بيئة عمل آمنة وملتزمة.

الاستهلاك والإنتاج المسؤول

بما أن إحدى شركاتنا التابعة هي شركة تعمل في مجال مواد البناء، فإن علينا مسؤولية أكبر لتلبية أهداف الحد من الانبعاثات وحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق حملات الاستهلاك المسؤول على مستوى المجموعة.

مؤسسات آمنة، وعادلة وقوية

كمجموعة تتكون من كيانات متعددة، نغرض تركيزاً قوياً على الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الجيدة وعدم التمييز على جميع المستويات.